المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

29-1-2026

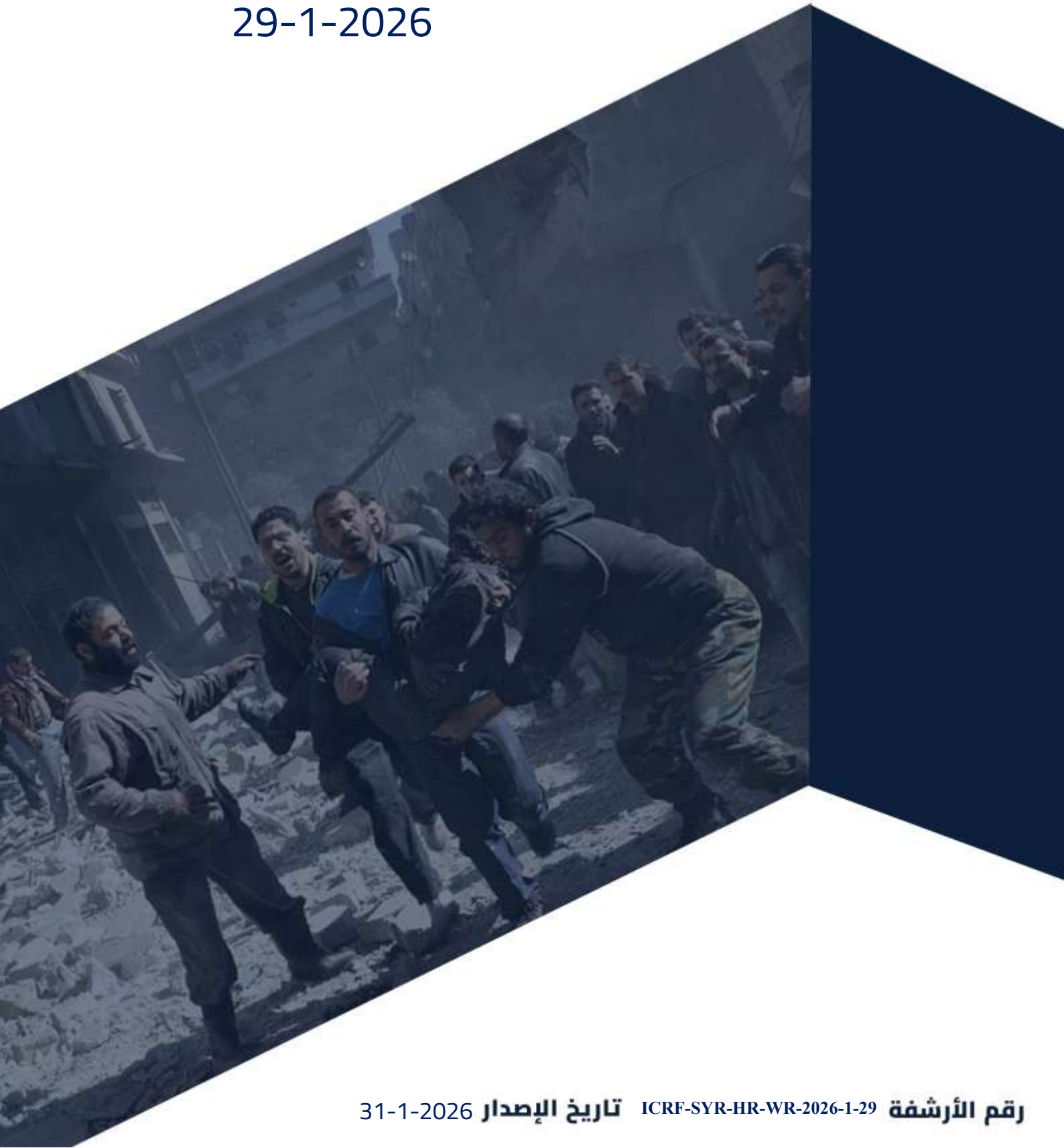

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-1-29 تاريخ الإصدار 31-1-2026

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل الحكومة السورية و الأطراف الداخلية فضلاً عن الأطراف الخارجية المؤثرة في الحالة السورية.

يهدف التقرير إلى:

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

أولا – الملخص التنفيذي

وثق المركز الدولي للحقوق و الحريات في الفترة الممتدة بين **23 كانون الثاني/يناير 2026 و29 كانون الثاني/يناير 2026 140 حدثًا في 13 محافظة**، أسفرت عن **783 انتهاكًا موثقًا**، مع الأخذ بعين الاعتبار انه خلال 23–29 كانون الثاني 2026، كان العامل الأثقل حقوقيًا هو **هشاشة التهدئة و الازمة الناتجة عن محاولات السيطرة في الشمال الشرقي**. وما يرافقه من **مخاطر أمنية على المدنيين** (اعتقال/عنف/نزوح/تعطّل خدمات)، بالتوازي مع **ضغط اقتصادي معيشي** يوسّع قابلية الانتهاك والاستغلال، ضمن بيئة إنسانية ما زالت تُسجّل احتياجات حماية مرتفعة .

المؤشر	الأسبوع 16–22	الأسبوع 23–29	القراءة التحليلية
إجمالي الأحداث	165	140	انتقال من انتشار واسع للوقائع إلى تركزها في أيام وبؤر محددة ذات شدة أعلى.
إجمالي الانتهاكات	839	783	استمرار ضغط مرتفع.
عدد المحافظات المتأثرة	14	13	بقاء بؤر حدودية وحضرية نشطة.
معدل الانتهاكات لكل حدث	5.08	5.6	استمرار تتضمن الحادثة الواحدة عدة أبعاد حقوقية متزامنة بدل وقائع منفصلة.

أعداد الضحايا

الفئة	الأسبوع 16–22	الأسبوع 23–29	التفسير الحقوقي
المعتقلون تعسفيًا	418	217	استمرار الحرمان من الحرية كأداة ضبط واسعة النطاق داخل المجال المدني.
فصل تعسفي	96	467	انتقال واضح للضغط إلى أدوات الإقصاء الاقتصادي–الإداري وتوسع الإجراءات الجماعية.
الجرحى	197	77	تراجع الاشتباكات واسعة النطاق وتحول إلى احتكاكات موضعية أقل فتكًا.
القتلى	493	52	انحسار موجات القتل الجماعي مع استمرار القتل المتفرق.
المخطوفون/المختفون	152	42	بقاء الإخفاء القسري والخطف كأدوات سيطرة موضعية.
حالات غير محددة	23	140000	سُجّل خلال الفترة أثر إنساني جماعي كبير تمثّل في نحو 41 ألف شخص غير محددي المصير واغلبهم متأثرين بنزوح جماعي

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

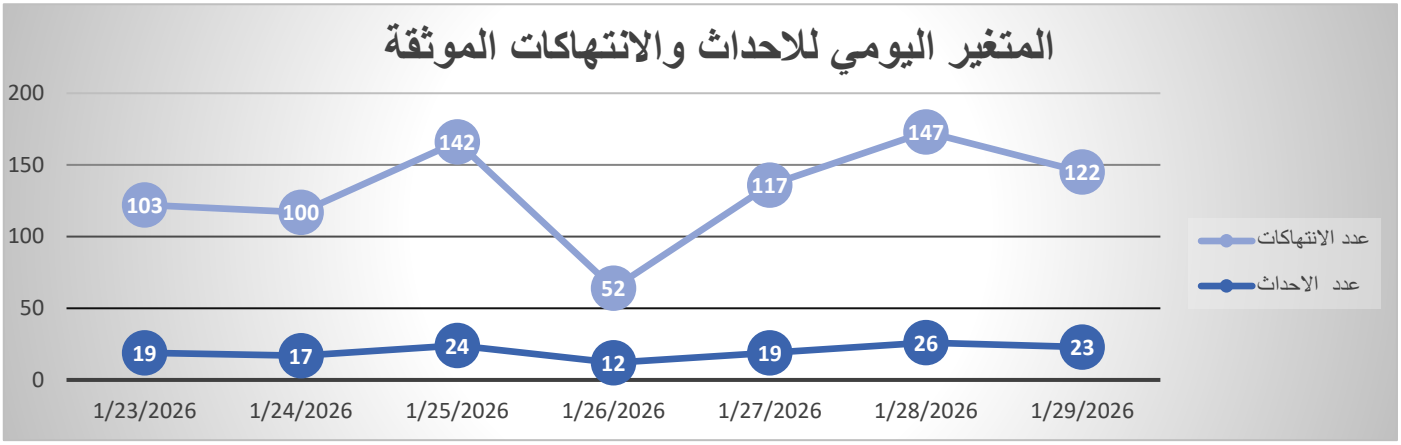

يُظهر المتغيّر اليومي خلال الفترة **23–29 كانون الثاني/يناير 2026** استمرار حالة الضغط الميداني المرتفع مع وساطات دولية لتحقيق مسار للتهدئة لا سيما في المنطقة الشمالية الشرقية، حيث استقر عدد الأحداث بين **17و26 حدثًا يوميًا**، بينما بقيت الانتهاكات عند مستويات مرتفعة ومتكررة تجاوزت **100 انتهاك يوميًا في معظم الأيام** .ويعكس هذا الثبات استمرار المخاطر في سورية.

وعند مقارنته بالأسبوع السابق، يتضح أن الانخفاض النسبي في عدد الأحداث الإجمالي لا يعني تحسنًا ميدانيًا، إذ ارتفع **متوسط الانتهاكات داخل الحادثة الواحدة**،

ويرتبط هذا التذبذب الزمني بالسياقات القائمة: استمرار الضغط الحدودي جنوبًا، وتعدد الفاعلين المحليين غير المنضبطين، وتزايد الاحتكاكات الأمنية داخل المدن بالتوازي مع الضغوط المعيشية والخدمية. هذه العوامل مجتمعة تجعل أي حادثة يومية قابلة للتضخم سريعًا إلى انتهاكات متعددة، وتمنع استقرار المنحنى حتى في الأيام الأقل عددًا. وبصورة عامة، يعكس المتغيّر اليومي للأسبوع الحالي **تصعيدًا نوعيًا لا كميًا**؛ عدد أحداث أقل من الأسبوع الماضي، لكن بأثر حقوقي أشد داخل كل يوم، ما يبقي مستوى التهديد للمدنيين مرتفعًا ويؤكد أن البيئة الميدانية ما تزال تعمل وفق منطق الضغط المتواصل لا الانحسار التدريجي.

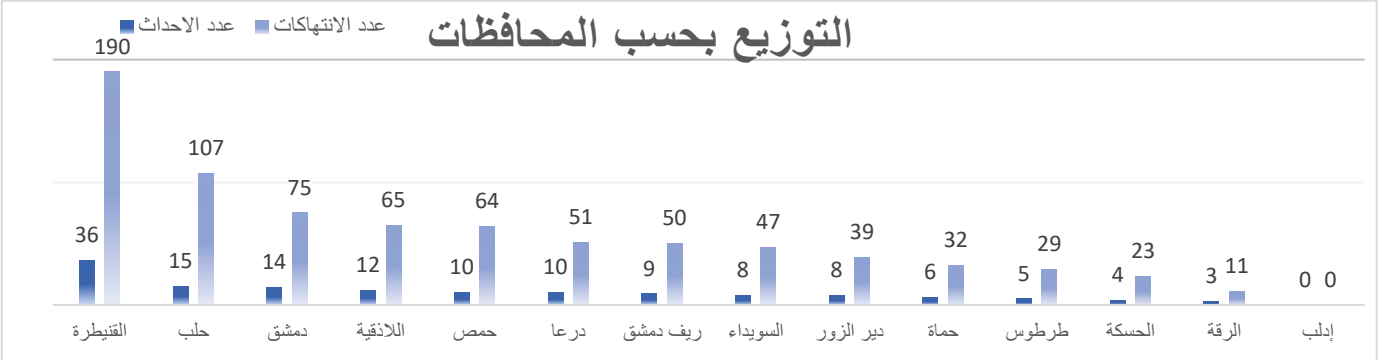

يعكس التمركز الأعلى للوقائع في **القنيطرة (36 حدثًا / 190 انتهاكًا)** استمرار ثقل السياق الحدودي–السيادي، مع بقاء الجنوب خطّ الاحتكاك الأكثر حساسية خلال الفترة. ورغم انخفاض عدد الأحداث مقارنةً بالأسبوع الماضي، إلا أن ارتفاع عدد الانتهاكات يؤكد أن النشاط الميداني اتخذ طابعًا أكثر شدّة وتركيزًا، ويأتي ارتفاع **حلب (107 / 15)** ليؤكد استمرار الضغط في الشمال ضمن بيئة أمنية متحركة وتحولات في السيطرة المحلية، كما يُظهر حضور **دمشق وريفها (23 حدثًا / 125 انتهاكًا مجتمعين)** انتقال جزء معتبر من العبء الحقوقي إلى العمق الحضري–الإداري، في المقابل، تسجل **حمص ودرعا واللاذقية والسويداء ودير الزور** مستويات متوسطة لكنها ثابتة من الوقائع، وبصورة عامة، يكشف التوزع الجغرافي للأسبوع الحالي عن **تحول من تصعيد كمي واسع الانتشار (كما في الأسبوع الماضي) إلى تصعيد نوعي أكثر تركّزًا**؛ عدد أحداث أقل لكن بكثافة انتهاكات أعلى داخل كل واقعة. وهو نمط يشير إلى بيئة أكثر هشاشة من حيث الحماية المدنية، حيث تتراكم عدة أنماط انتهاك في الحدث الواحد بدل تشتتها، ما يرفع الأثر الحقوقي اليومي ويُبقي مستوى المخاطر مرتفعًا رغم التراجع العددي الظاهري.

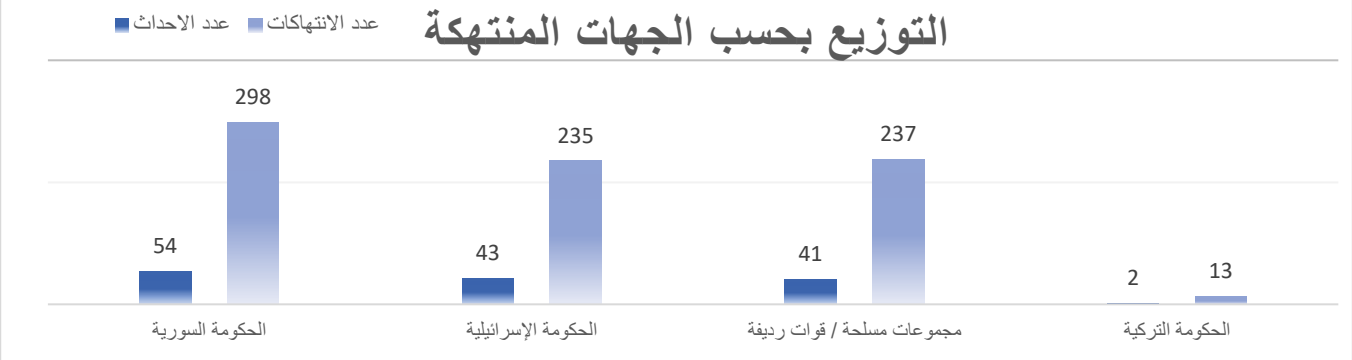

يعكس التوزع الحالي للوقائع بين الجهات خلال الفترة **29–23 كانون الثاني/يناير 2026** انتقال مركز الثقل من الضغط الخارجي المباشر إلى **تداخل أكثر تعقيدًا بين الفاعلين المحليين** حيث تتصدر **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة (52 حدثًا / 283 انتهاكًا)** المشهد، بما يشير إلى اتساع هامش الفعل غير المنضبط وتراجع فعالية الضبط المركزي. وبالتوازي، تحافظ **الحكومة الإسرائيلية (263 / 58)** على مستوى مرتفع من النشاط، ما يؤكد استمرار منطق الضغط العسكري العابر للحدود كأداة إدارة أمنية وسياسية في الجنوب، حيث تتركز الوقائع المرتبطة بالسيادة والسلامة الإقليمية والتعرض المباشر للمدنيين. استمرار حضور **الحكومة السورية (216 / 41)** بقاء أدوات الضبط الأمني والإداري الوسيلة الأساسية لإدارة التوترات، في ظل ضغوط معيشية وخدمية ممتدة وتراجع القدرة المؤسسية على الاحتواء الوقائي. أما

الحكومة التركية (77 / 14) فتعكس استمرار نمط العمليات والتدخلات العابرة للحدود شمالًا، وإن بوتيرة أقل من الأسبوع الماضي، وبصورة عامة، يكشف توزيع الجهات في الأسبوع الحالي عن **تحول من تصعيد خارجي–حدودي واضح إلى تصعيد داخلي–محلي متعدد الفواعل.**

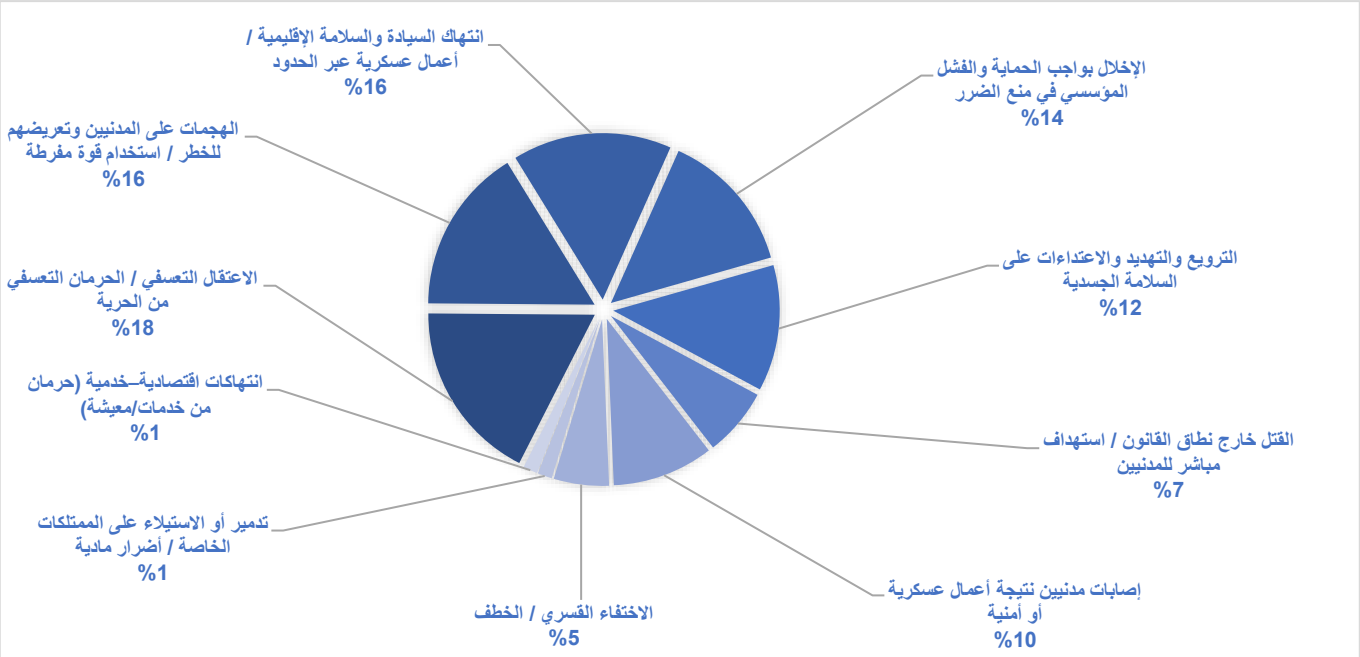

يعكس توزيع أنماط الانتهاكات خلال هذا الأسبوع الى استمرار البيئة الحقوقية عالية المخاطر، لكن مع تحوّل ملحوظ من الغلبة العسكرية المباشرة التي ميّزت الأسبوع السابق إلى **تصاعد الضغوط الأمنية–الإدارية واليومية داخل المجال المدني** .فقد تركزت الكتلة الأكبر من الانتهاكات في أنماط **الاعتقال والحرمان التعسفي من الحرية، والإخفاق المؤسسي في الحماية، والترويع وتعريض السلامة العامة للخطر**، ما يدل على انتقال مركز الثقل من الاشتباك الواسع إلى ممارسات ضبط مكثفة ومتكررة داخل الحياة اليومية للسكان.

ورغم استمرار حضور **انتهاكات السيادة والهجمات العابرة للحدود** بمستويات مرتفعة، فإن وزنها النسبي لم يعد مهيمنًا كما في الأسبوع الماضي، بل أصبح جزءًا من مشهد أكثر تشابكًا تتداخل فيه مصادر الضرر الداخلية والخارجية. ويشير ذلك إلى أن المخاطر لم تعد مرتبطة فقط بالتعرض العسكري المباشر، بل باتت تنبع أيضًا من **الاحتكاك اليومي مع سلطات الضبط والفاعلين المحليين غير النظاميين.**

كما يظهر بوضوح استمرار أنماط **القتل خارج نطاق القانون، والإصابات، والاختفاء القسري**، بما يؤكد أن أدوات العنف الجسيم ما تزال حاضرة، لكنها تتداخل هذه المرة مع انتهاكات إجرائية ومؤسسية داخل الحادثة الواحدة، ما يفسّر ارتفاع متوسط الانتهاكات لكل حدث. بمعنى آخر، الواقعة لم تعد تقتصر على ضرر

واحد، بل تتحول إلى سلسلة متراكمة من الانتهاكات المتزامنة (توقيف + ترويع + إخفاق حماية + أذى مادي/جسدي).

وفي المقابل، تواصلت الانتهاكات ذات الطابع الخدمي–المعيشي والمؤسسي بمستويات ثابتة، ما يعكس ضغطًا بنيويًا مستمرًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويُفاقم هشاشة المجتمعات المحلية ويزيد قابلية الاحتكاكات للتحول إلى أزمات حقوقية.

وبصورة عامة، يكشف النمط الحقوقي للأسبوع الحالي عن **تحوّل من تصعيد عسكري مباشر إلى تصعيد إداري–أمني مركّب منخفض الحدة مرتفع التكرار**؛ أي ضرر أقل درامية لكنه أكثر استدامة وانتشارًا في الزمن. وهو اتجاه يشير إلى تآكل تدريجي في بيئة الحماية القانونية، ويجعل الانتهاكات جزءًا من الممارسة اليومية بدل أن تكون أحداثًا استثنائية، بما يبقي المخاطر على المدنيين مرتفعة حتى في غياب موجات عنف كبرى.